ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1697- 1711

دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في حل النزاعات الإفريقية

The role of African sub-regional organizations in resolving African conflicts

قويدر مرزوقي *
جامعة عمار ثليجي الأغواط
Merzouguikouider1970@gmail.com

حسان خديجة
جامعة عمار ثليجي الأغواط
Khadidjahassane1985@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 19/ 07/ 2023 تاريخ قبول المقال: 14/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

تلعب المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية دورا مهما في حل لنزاعات الأفريقية الدائرة في نطاق اختصاصها، وذلك بحكم معرفتها بطبيعة النزاع وأطراف النزاع والبيئة التي يدور فيها النزاع، لذا اعتبرها الاتحاد الافريقي جزا لا يتجزأ من النظام الإقليمي الشامل، والتي يقع على عاتقها المسؤولية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، حيث اعترف الاتحاد الافريقي بهذه المنظمات كما أمر الأجهزة التابعة له بالتعاون معها على أساس التضامن وبشكل مستمر ومتواصل، وبصفة رسمية.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الإقليمية ، النزاعات الأفريقية ، النطاق الاختصاص.

Abstract:

The Sub-regional organizations play an important role in resolving African conflicts within their jurisdiction, by virtue of their knowledge of the nature of the conflict, the parties to the conflict and the environment in which the conflict takes place. Therefore, the African Union considered them an integral part of the comprehensive regional system, which bears the responsibility to promote peace, security and stability in The African continent, where the African Union recognized these organizations and ordered its affiliated bodies to cooperate with them in solidarity, continuously and continuously, and in an official capacity.

Keywords: Regional Organizations, African Conflicts, Scope of Jurisdiction.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1697- 1711

مقدمة:

ترجع معظم اسأب النزاعات التي حدث وتحدث داخل الدول الأفريقية وفيما بينها إلى القنابل المؤقتة التي زرعها الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية، ولا تزال القارة الأفريقية محط أنظار القوى الاستعمارية العالمية إلى يوم الناس هذا، لما تزخر به من ثروات طبيعية وبشرية ضخمة، الشيء الذي دفع بالدول الأفريقية بعد استقلالها إلى التكتل والتضامن لحماية استقلالها الحديث من خلال إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م والتي كان من بين اهم أهدافها تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، ولقد أعطى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الأولوية للتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأفريقية لكن في الواقع العملي كانت الأولوية للأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية، ما دفع بالدول الأفريقية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى أحداث تجمعات اقتصادية فرعية جهوية بغية الوصول إلى التكامل الاقتصادي وسد الخلل الذي حدث نتيجة طغيان الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، وهذا الاتجاه دعت إليه اللجنة الاقتصادية لا فريقيا التابعة للأمم المتحدة والتي تأسست عام 1958م

وإذا نظرنا إلى المعاهدات المنشئة لهذه المنظمات الفرعية الإفريقية نجد أن الهدف الأساسي الذي تأسست من أجله هو تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي لهذه الدول، ولكن نظرا لكثرة النزاعات والصراعات البينية والداخلية في هذه الأقاليم الفرعية حال دون تحقيق هذه المنظمات الفرعية لأهدافها، مما دفع بهذه المنظمات إلى استحداث آليات وإضافة نصوص قانونية من أجل التدخل في حل النزاعات الواقعة داخل الدول الأعضاء في هذه المنظمات، لأنه لا يمكن تحقيق تكامل واندماج اقتصادي لدول هذه التكتلات، إلا في ضل استقرار أمني وسياسي في هذه الأقاليم الفرعية .

وعند تأسيس الاتحاد الافريقي اعتبر المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية دعائم أساسية لتنفيذ برامج الاتحاد الإفريقي، لذا حث المفوضية أن تتعامل مع هذه التكتلات بروح التعاون على أساس التضامن وبشكل مستمر ومتواصل، وأن تكتسي هذه اللقاءات المتبادلة بينهما الصبغة الرسمية[1].

وعليه ارتأينا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: إلى أي مدى ساهمت المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية في تعزيز السلم والأمن في القارة الأفريقية

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول الموضوع محل الدراسة من خلال مبحثين: ندرس في المبحث الأول أهم المنظمات الفرعية الأفريقية التي تدخلت في حل النزاعات في غرب ووسط إفريقيا، أما المبحث

[1]– الاتحاد الإفريقي، الدورة العاشرة، أديس أبابا، 25–26 جانفي 2007، مقرر بشأن العلاقات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، رقم EX.CL/DEC .330 (X) ، الرابط www.africa-union.org

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1697- 1711

الثاني نتطرق فيه للمنظمات الفرعية الأفريقية التي كانت لها فاعلية في حل النزاعات في المناطق الإفريقية الأخرى.

المبحث الأول: المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية التي تدخلت في حل النزاعات في غرب وجنوب القارة الإفريقية.

يوجد في هذا الإقليم غرب وجنوب إفريقيا مجموعات كثيرة من المنظمات الفرعية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تساهم في حل النزاعات الإفريقية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى اهم المنظمات الفرعية التي كان لها دور فعال في حل النزاعات في دائرة اختصاصها، حيث ندرس في المطلب الأول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) والتي تنشط في غرب القارة الأفريقية، أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى منظمة السادك والتي تنشط جنوب القارة الأفريقية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التكتلات التي كان لها مساهمة وتدخل في حل النزاعات في إقليمها، حيث ندرس في (الفرع الأولى) المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أما (الفرع الثاني) فسندرس فيه منظمة السادك.

المطلب الأول: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (اكواس)

تعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) أول المنظمات الإفريقية الفرعية ظهورا، وتعتبر واحدة من ثماني المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، كما تعتبر من أهم المنظمات الفرعية لما تمتلكه من اتفاقيات وآليات وهياكل وخبرة في إطار حل وتسوية ومنع النزاعات في دائرة اختصاصها، ولذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وأهداف هذه المنظمة (**الفرع الأول**)، ثم نتطرق إلى الآليات والهياكل الأمنية داخل المنظمة(**الفرع الثاني**)، أما في (الفرع الثالث) فسنتكلم عن دور الإكواس في حل النزاعات في غرب إفريقيا وتعاونها مع الاتحاد الإفريقي في هذا الإطار.

الفرع الاول: نشأة وأهداف المنظمة.

ترجع فكرة تأسيس إطار للتعاون الاقتصادي بين دول غرب إفريقيا إلى الرئيس الليبيري "وليام تومبا" عام 1964 حيث تم تجسيد هذه الفكرة في فيفري 1965 من خلال توقيع اتفاق للتعاون بين ليبيريا وساحل العاج، وسيراليون، لكن هذا الاتفاق فشل لأسباب عدة، وفي عام 1972 قام الرئيس النيجيري

"يعقوب كون "والرئيس التو غولي "نيا سينغبي اياديما" ببعث هذا المشروع من جديد، حيث قاما بجولة في اثنتي عشرة دولة في المنطقة من أجل إقناع قادتها بالانخراط في إنجاح هذا المشروع، وبالفعل نجح الرئيسان في ذلك وتم تعيين الخبراء القانونيين واللجان الخاصة لوضع النصوص التأسيسية لهذا المشروع وبالفعل في28 ماي 1975 وقع زعماء15 دولة لغرب إفريقيا على المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (اكواس)، وتعد الإكواس أول المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية ومن أهمها، وتظم أكثر من ربع سكان القارة الإفريقية حوالى 28 في المائة، كما تبلغ مساحتها حوالى 17 بالمائة من إجمالي مساحة القارة الإفريقية[1]، كان الهدف من تأسيس الإكواس هو تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين دول الإقليم ، لكن المنظمة فشلت في تحقيق هذا الهدف، نظرا لكثرة النزاعات والصراعات المسلحة والأزمات السياسية المتكررة في دول المنطقة، هذا ما دفع بالمنظمة إلى تعديل ميثاقها ليسمح لها بالتدخل في حل النزاعات الدائرة في نطاق اختصاصها.

الفرع الثاني: الآليات والهياكل الأمنية الخاصة بحل النزاعات داخل الإكواس.

بعد مرور مدة وجيزة على تأسيس الأكواس تأكدت هذه الأخيرة أنه من الصعب تحقيق التكامل الاقتصاد بين دول المنطقة في ظل الظروف الأمنية والسياسية المتأزمة والمتدهورة، حيث قامت بإنشاء بروتوكول عدم الاعتداء ، ثم جاء بعده بروتوكول المساعدة الجماعية لتدارك النقص ومعالجة جوانب القصور التي شابت بروتوكول عدم الاعتداء، ونظرا للانتقادات التي وجهت للبروتوكولين السابقين قامت المنظمة بأنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات ، تكون فعالة وجدية، تتمثل في آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية تم اقتراح هذه الآلية في 26 أكتوبر1998 وتمت المصادقة عليه وإقراره في 1999 ودخل حيز التنفيذ[2].

الفرع الثالث: دور الإكواس في حل النزاعات الواقعة في نطاقها الجغرافي.

اضطرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تسعينيات القرن الماضي للتدخل العسكري لحل بعض النزاعات في إقليم اختصاصها، رغم أنها في الأساس منظمة اقتصادية، ومعاهدتها التأسيسية تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ولم تكن (الإكواس) مهيأة للتعامل مع مثل هذه الصراعات، ولكن النزاعات التي انتشرت في غرب إفريقيا وما صاحبها من مجازر في حق المدنيين العزل ومخافة امتداد هذه النزاعات لباقي دول المجموعة الاقتصادية وتهديدها للأمن الإقليمي،

[1] – محمود نتاري / قوي بوحنية، الإكواس ..ما بين الهواجس الأمنية ..ورهان التنمية الاقتصادية ن مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، تاريخ النشر جانفي2018، تاريخ الدخول 2019/12/18، الرابط https://platform.almanhal.com

[2] – محمود نتاري /قوي بوحنية، الإكواس.. ما بين الهواجس الأمنية.. ورهان التنمية الاقتصادية، المرجع السابق.

وغياب التدخل الدولي والإقليمي من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، دفع بمنظمة (الإكواس) للتدخل في حل النزاعات التي نشبت في دول غرب إفريقيا.

وقد تدخلت الأكواس بالفعل في حل اهم النزاعات الأفريقية الواقعة في نطاقها الجغرافي، مثل النزاع في ليبيريا والتوجو والأزمة الغامبية والنزاع في ساحل العاج والأزمة المالية ، وقد وجدت الأكواس صعوبة كبيرة في معالجة هذه النزاعات نظرا لطبيعة النزاعات الأفريقية والتي تتميز عن غيرها من النزاعات بالتعقيد والتدخل الأجنبي فيها، خاصة الدول الاستعمارية القديمة للدول القارة، وعلى راسها فرنسا بالإضافة إلى تباطؤ التدخل الأممي في حل هذه النزاعات، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات إلا ان الأكواس كانت ولا تزال تبذل جهودا معتبرة من اجل إجاد حلول لهذه النزاعات، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والدول العظمى التي لها تأثير ومصالح في مناطق النزاع، وذلك إما بالتخل العسكري المباشر أو عن طريق المقاطعة ووقف العضوية والحصار الاقتصادي حتى الاستجابة للحوار والمفاوضات من اجل إجاد حل للازمة، وإما بالطرق السلمية والدبلوماسية الأخرى.

المطلب الثاني: جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك)

تعد جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية من بين المنظمات الفرعية المهمة، وهي ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية والسياسية في القارة الإفريقية، وهي آخر مناطق الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري[1].

وسوف نتناول في هذا المطلب، نشأة وأهداف منظمة السادك (الفرع الاول)، ثم نتطرق إلى آليات السادك في حل النزاعات في إقليمها (الفرع الثاني)، وفي الأخير نشير إلى دور السادك في تسوية النزاعات في الإقليم الجنوبي للقارة الإفريقية(الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة وأهداف السادك.

تأسست جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) في17 أوت 1992، بعد توقيع رؤساء الدول في وندهوك (ناميبيا) على معاهدة إنشاء الجماعة (السادك)، حيث وقعت اثنتا عشرة دولة عليها، هي دول مؤتمر تنسيق التنمية، إضافة إلى سيشل، وموريشيوس، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في29 أوت

[1] – فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، دون طبعة، دار النهضة العربية، مصر، 2007 ص17.

1994، بعد زوال حكمها العنصري، كما انضمت الكونغو الديمقراطية إلى المنظمة في 1996، وقد حلت منظمة السادك محل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي، الذي أنشأ في شهر أفريل 1980، تظم هذه المنظمة في عضويتها 15 دولة وتبلغ مساحتها الإجمالية 26 % من إجمالي مساحة القارة الإفريقية، وتعد منظمة السادك إحدى كبريات التجمعات الاقتصادية والسياسية في القارة الإفريقية[1].

تسعي جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) حسب نص المادة الخامسة من القانون التأسيسي للمنظمة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني، على صعيد الدول الأعضاء من ناحية وبما يحقق مصلحة المواطن في كل دولة من دول التجمع من ناحية أخرى، من أجل تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة[2].

الفرع الثاني: آلية تسوية النزاعات داخل السادك (SADC)

أعطت السادك أهمية خاصة للجانب الأمني منذ الوهلة الأولى لتأسيسها، حيث قامت منظمة السادك في28 جوان1996 بإنشاء جهاز أمنى يختص برسم وتنفيذ سياسات المنظمة في مجال الدفاع والتعاون الأمني، وقد تم التوقيع على البروتوكول المنظم لهذا الجهاز في14 أوت2001، ومن أجل تفعيل بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمني، تم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك بين دول المنطقة، من قبل الدول الأعضاء في (السادك) في قمة الجماعة المنعقدة في العاصمة التنزانية دار السلام عام 2003.

الفرع الثالث: دور السادك في حل النزاعات في نطاقها الجغرافي

استطاعت السادك أن تلعب دورا أساسيا في تسوية مجموعة من الأزمات الدائرة في نطاقها الجغرافي، حيث استطاعت تسوية النزاع الذي وقع في ليسوتو، كما بذلت (السادك) جهودا كبيرة من أجل إحلال السلام في الكونغو بحكم أنها دولة عضو في المنظمة، حيث اعتمدت في بداية حل النزاع على أسلوب الوساطة والعمل الدبلوماسي، كما قامت بالتدخل العسكري من خلال نشر قوات احتياطية تابعة لها

[1] – محمد عاشور مهدي، التكتلات الاقتصادية في إفريقيا ..الطموحات والواقع، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، تاريخ النشر 2014/4/30، تاريخ الدخول 2019/12/28، الرابط https://www.qiraatafrican.com/media/magazine/4807

[2] – إدريس محمد على قناوي، أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات في القارة منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية قسم السياسة والاقتصاد سنة 2014، ص 209.

في ديسمبر 2012[1]، كما ساهمت السادك في إنشاء لواء التدخل التابع للأمم المتحدة ومن أجل تحقيق الاستقرار في الكونغو قامت السادك في 8 جانفي 2013 بمناقشة تكوين لواء للتدخل في الكونغو يتكون من قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ضمن إطار الأمم المتحدة، كما تدخل رئيس السادك بمعية الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل القيام بدور الضامن للاتفاق بشأن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي جرى بين زعماء المنطقة في جانفي 2013.

المبحث الثاني: أهم المنظمات الإقليمية الفرعية التي تدخلت في حل النزاعات في(شمال وشرق القارة الإفريقية)

أما المناطق المتبقية من القارة الإفريقية فتنشط فيها مجموعة كبيرة من المنظمات الفرعية الأفريقية، وسوف ندرس في هذا المبحث اهم واكثر هذه المنظمات التي تدخلت في حل النزاعات الإفريقية وهما منظمة الإيجاد و منظمة تجمع دول الساحل والصحراء في.

المطلب الأول: الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد)

تعد الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد) من بين أهم المنظمات الإفريقية الفرعية، تعمل المنظمة في إقليم جد حساس، ذو أهمية جيو سياسية عالمية، فهو محط أنظار واهتمام القوى الدولية الكبرى، حيث يربط خطوط الملاحة الدولية بين المحيط الهندي والبحر الأبيض والبحر الأحمر، توجد في هذا الجزء أخطر وأطول وأعقد النزاعات الإفريقية مثل النزاع السوداني والصومالي، سوف نتطرق في هذه المطلب لنشأة وأهداف الإيقاد (الفرع الأول)، وإلى آليات الإيقاد في منع الصراعات في المنطقة (الفرع الثاني)، أما (الفرع الثالث) نتكلم فيه عن أهم النزاعات التي تدخلت الإيجاد في تسويتها .

الفرع الاول: نشأتها وأهدافها

كانت تسمى الهيئة الحكومية للتنمية (GAD) عند تأسيسها عام 1986 بالهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، تم تأسيسها من ست دول نتيجة موجة الجفاف التي ضربت المنطقة ما بين عام 1974

[1] – لوك أوبلا، جمهورية الكونغو الديمقراطية: البحث عن سلام بعيد المنال، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2015/08/17، تاريخ الدخول2020/02/17
الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201581711255614232.html

و1986وهي: (الصومال، السودان، جيبوتي، أوغندا، كينيا، إثيوبيا)، ثم انضمت دولة إريتريا للمنظمة بعد استقلالها سنة 1993، ليصبح عدد دول المنظمة سبع دول، ونتيجة للتحولات والصراعات والأزمات التي ضربت القرن الإفريقي، قام أعضاء منظمة الإيجاد المجتمعون في نيروبي عام 1996 بالاتفاق وبالإجماع على تعديل ميثاق المنظمة وتغيير اسمها ليصبح الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد)[1].

كان الغرض من إنشاء الإيقاد في البداية منصبا على مكافحة التصحر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وتنسيق الجهود بين أعضائها لتجنب آثار الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية وإيجاد الحلول لها، عملت الإيجاد قرابة عشر سنوات كمنظمة فرعية إقليمية متخصصة في هذا المجال مع الدول المانحة في البحوث الزراعية ومكافحة الجفاف والتصحر[2].

وجدت الإيقاد صعوبات كبيرة في تحقيق هذه الأهداف، نظرا للنزاعات والصراعات البينية والاضطرابات والحروب الأهلية التي شهدتها العديد من دول المنظمة، مما دفع بأعضائها بتوسيع تفويض المنظمة ليشمل الجانب الأمني والسياسي، وهو ما حدث بالفعل في الاجتماع الذي جمع قادة الإيقاد في نيروبي سنة 1996 والذي تم خلاله إجراء العديد من التعديلات في ميثاقها وهياكلها لتتوافق مع التفويض الجديد الممنوح لها[3].

الفرع الثاني: آليات الإيقاد في منع وتسوية النزاعات في منطقة اختصاصها

تماشيا مع التعديلات الجديدة والتفويض الذي منحه الميثاق للمنظمة وخاصة في جانبه الأمني، أنشأت المنظمة آليات مختصة للتعامل مع القضايا الأمنية والتنبؤ بالصراعات قبل حدوثها تفعيلا وتجسيدا لهذه التعديلات على أرض الواقع، كما أنشأت فرقة الانتشار السريع في شرق إفريقيا.

حيث قامت الإيقاد بتأسيس آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع في القمة الثامنة في 23 نوفمبر 2000، وتم التصديق على البروتوكول التأسيسي للآلية في القمة التاسعة المنعقدة في الخرطوم بتاريخ 11جانفي2002، ولكي تحقق هذه الآلية الغرض الذي أنشئت من أجله قامت عام2004 بتأسيس فروع لها في الدول الأعضاء في المنظمة، وتتمثل مهمة هذه الآلية، في جمع وتحقيق وتحليل المعلومات ثم نقلها إلى صانعي القرار في المنظمة لاتخاذ القرارات المناسبة، لمنع الصراعات قبل حدوثها[4].

---

[1] – منى حسين عبيد، منظمة الإيقاد دورها في مواجهة النزاعات الإفريقية (مشكلتا جنوب السودان والصومال انموذجا) مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والثلاثون، تاريخ الدخول 2019/02/23،
الرابط https://www.iasj.net/iasj/download/3054872532929d14

[2] – المرجع نفسه.

[3] – تحرير محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2005/2004، مرجع سابق، ص 91.

[4] – تحرير محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2005/2004، المرجع السابق ، ص 93.

كما قامت الإيقاد بتأسيس فرقة الانتشار السريع في شرق إفريقيا، بعد سلسلة من الاجتماعات لوزراء الدفاع وخبراء دول المنظمة، حيث تم في10/9/سبتمبر2004 الاتفاق على الاطار السياسي والقانوني لهذه القوات من طرف الخبراء وصادقت عليه الإيقاد[1].

الفرع الثالث: دور الإيقاد في تسوية أهم النزاعات في نطاقها الجغرافي

لقد بذلت منظمة الإيقاد بعد تعديل ميثاقها وتوسيع تفويضها ليشمل الجانب الأمني والسياسي جهودا معتبرة في مجال حفظ الأمن والسلم في نطاق اختصاصها الجغرافي بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الإفريقي.

حيث تدخلت الإيقاد في حل ازمه جنوب السودان بحكم ان دولة السودان عضو في المنظمة، وقد طلب الرئيس السوداني عمر البشير من قمة (إيقاد) المنعقدة في أكتوبر 1993 أن تتدخل لتسوية المشكلة السودانية، وبالفعل استجابت المنظمة لهذا الطلب وقامت بتشكيل لجنة دائمة للسلام في السودان في سبتمبر1993، وفي عام 2001 قامت منظمة الإيقاد بإجراء وساطة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن هذه الوساطة فشلت لتمسك كل طرف بمطالبه، وقد استطاعت الإيقاد بعد سلسلة من المفاوضات بلغت أكثر من عشر لقاءات، إقناع الطرفين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، بتاريخ 20جويلية 2002 بتوقيع اتفاق ماشا كوس بكينيا بحضور أصدقاء الإيقاد على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إيطاليا، والنرويج[2].

وقد أثمرت جهود منظمة الإيقاد والتي بذلتها في إيجاد تسوية لأزمة جنوب السودان، طيلة عقد من الزمن أو يزيد، بتوقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، وبالتالي تكون المنظمة قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق السلام في السودان[3].

أما الأزمة الصومالية فقد حظيت باهتمام منظمة الإيقاد منذ تأسيسها، بحكم أنها إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، قامت الإيقاد في البداية بتأسيس لجنة لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال، سميت باللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال، حيث شملت اللجنة ممثلي كل من جيبوتي، كينيا، إثيوبيا، وممثلي منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، وممثلي جامعة الدول العربية، واستطاعت هذه اللجنة الفنية تنظيم مؤتمر للإيقاد في (عرتا) بجيبوتي في أوت 2000 حول المصالحة

[1] – المرجع نفسه ، ص 94.

[2] – هاني رسلان، أزمة السودان واتفاق ماشا كوس: أطر جديدة للتفاعل، مجلة السياسة الدولية مج37، ع 150، 2002 مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص 224.

[3] – تحرير محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2005/2004، المرجع السابق، ص98/97.

الصومالية، صدر عن هذا المؤتمر الاتفاق على تنصيب سلطة تشريعية انتقالية لمدة ثلاث سنوات، ثم انتخاب رئيس مؤقت للبلاد خلال هذه المدة قامت الحكومة الانتقالية بإجراء سلسلة من المفاوضات مع المعارضة، تم من خلالها توصل الطرفين المتنازعين إلى عقد مؤتمر دولي للمصالحة الصومالية في 15 أكتوبر 2002 في مدينة الدوريت الكينية تحت رعاية الإيقاد، وفي نفس الشهر و21 أكتوبر تمت المصادقة على اتفاقية وقف العداءات[1].

وفي قمة الإيقاد العاشرة لعام 2003 طلب رؤساء دول الإيقاد من الاتحاد الافريقي مساعدتها لكي تستأنف جهودها في تسوية النزاع في الصومال، واستطاعت الإيقاد بعد المجهودات الكبيرة التي قامت بها من تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، ليتم تبني دستور جديد وتعين أعضاء البرلمان وانتخاب رئيس البرلمان ونائبيه وانتخاب عبد الله يوسف كرئيس جديد للصومال كان ذلك عام2004 [2].

حاولت الإيقاد نشر قوات لتامين الحكومة الصومالية لكنها فشلت في ذلك لذا لجأت لتدعم جهود الاتحاد الافريقي في إحلال السلام والأمن في الصومال من خلال مساعدته المادية في نشر قوات في الصومال، وأثناء انعقاد قمة الإيقاد الاستثنائية الخامسة عشرة في أديس أبابا في جويلية 2010 قررت الإيقاد إرسال 2000 فردا لمساعدة بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال، وأبدت رغبتها في العمل مع جميع الأطراف المعنية بحل النزاع في الصومال[3].

وفي 2013/04/03 عقدت الإيقاد قمتها الاستثنائية الحادية والعشرين والتي رحبت فيها بانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيسا للصومال وبانتخاب الحكومة الجديدة للصومال، وأبدت كامل استعدادها للتعامل معهم من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في الصومال[4].

المطلب الثاني: تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)

يعد تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) من أكبر المنظمات شبه الإقليمية في إفريقيا بعد الاتحاد الإفريقي، يضم التجمع في عضويته 28 دولة تمثل نصف سكان القارة الإفريقية وأكثر من 40%

[1] – منى حسين عبيد، منظمة الإيقاد دورها في مواجهة النزاعات الإفريقية (مشكلتا جنوب السودان والصومال انموذجا) المرجع السابق.

[2] – تحرير محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2005/2004، المرجع السابق، ص 95.

[3] – ينظر، الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن، رقم S/2010/447، على الرابط https://undocs.org/ar/S/2010/447

[4] – مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات "دراسة حالة الصومال"، المرجع السابق، ص 133.

من إجمالي مساحتها، العضوية في التجمع مفتوحة وغير مختصرة على شرط الانتماء للإقليم وإنما تتم عن طريق موافقة الدول الأعضاء[1].

سوف ندرس في هذه المطلب ثلاث نقاط (الفرع الأول) نشأة المنظمة وأهدافها، ثم نتكلم عن آليات المنظمة (س.ص) في منع وتسوية النزاعات في المنطقة اختصاصها (الفرع الثاني)، أما في الأخير فسنتناول أهم النزاعات التي تدخلت (س.ص) في تسويتها بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة تجمع دول الساحل والصحراء وأهدافها.

تأسس تجمع دول الساحل والصحراء المعروف باختصار (س. ص) في4 فبراير عام 1998 في طرابلس بليبيا، استجابة للمبادرة التي طرحها الرئيس الليبي معمر القذافي في نهاية عام 1997، وتأسس تجمع دول الساحل والصحراء في البداية من ست دول وهي: (ليبيا، مالي، النيجر، السودان، تشاد، بوركينا فاسو)، ثم توسع بعد ذلك ليصل إلى 28 دولة إفريقية، تم الاعتراف بتجمع دول الساحل والصحراء كتجمع (إقليمي اقتصادي) خلال الدورة العادية36 لمؤتمر قادة ورؤساء وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) في جويلية عام 2000 بمدينة لومي بتوجو[2]، وفي القمة الاستثنائية المنعقدة في فبراير 2013 قام الدول الأعضاء بإدخال تعديلات وإضافة بعض الآليات الجديدة على المعاهدة المؤسسة للتجمع لتتماشى مع التطورات والمتغيرات والتحديات التي تمر بها دول الساحل والصحراء، كما ناقش أعضاء تجمع دول الساحل والصحراء على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في أديس أبابا عام 2016 سبل تفعيل هذه الآليات.

كان الهدف من تأسيسه تجمع (س.ص) هو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الساحل والصحراء، من خلال تنفيذ مخططات تنموية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء، ولكن كثرة النزاعات والصراعات في الدول الأعضاء جعل المنظمة تفشل في تحقيق هذا الهدف، الشيء الذي جعلها تعطي للجانب الأمني اهتماما أكبر من الجانب الاقتصادي والتنموي، إيمانا منها بأن الخطط التنموية والاقتصادية ليمكنها أن تتحقق إلا إذا توفر الأمن والسلام والاستقرار[3].

[1] – تحرير محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، المرجع السابق ، ص 477.

[2] – المرجع نفسه ، ص476.

[3] – سعيد على أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)، آفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والأربعين، سنة 2016، ص 21.

الفرع الثاني: آليات منع وتسوية المنازعات في تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص)

وتماشيا مع المبادئ التي نصت عليها المعاهدة التأسيسية لتجمع دول الساحل والصحراء في أن تلتزم الدول الأعضاء للتجمع بوضع ميثاق للأمن، من أجل ضمان السلام والاستقرار في المنطقة، وهو ما تم بالفعل في القمة الثانية المنعقدة في نجامينا عاصمة تشاد عام 1999، حيث تمت الموافقة على الميثاق الأمني،

وقد اتفق المجتمعون في هذه القمة على تعيين الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي منسقا عاما للسلام ومتحدثا باسم التجمع في هذا الشأن، أما في الاجتماع الثاني لرئاسة التجمع المنعقد في نجامينا عاصمة تشاد تم التوقيع على الميثاق الأمني في فيفري2000، ولكن لم ترد في نصوص المعاهدة أية إشارة إلى إقامة آلية خاصة بفض المنازعات وحفظ الأمن على غرار المنظمات الفرعية الإفريقية الأخرى مثل منظمة الإكواس ومنظمة سادك[1].

وفي القمة السادسة لتجمع دول الساحل الصحراء (س.ص) في باماكو عاصمة مالي في 2004 تم التوصل إلى بروتوكول أمنى خاص بآلية الواقية من النزاعات وإدارتها.

الفرع الثالث: اهم النزاعات التي تدخل تجمع دول الساحل والصحراء في تسويتها

لعب تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) دورا مهما في محاولة احتواء وتسوية الأزمات التي نشبت بين الدول الأعضاء أو داخلها.

1 : أزمة دارفور

سعى قادة تجمع دول الساحل والصحراء من اجل إجاد تسوية للنزاع الدائر في دارفور في القمة المنعقدة في (واجادوجو) ب(بوركينا فاسو) عام 2005 من خلا دعم المجلس الرئاسي للتجمع لتفاق السلام الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بابوجا، كما أيد التجمع الدور الذي تقوم به كل من ليبيا ونيجريا وتشاد وإفريقيا الوسطى ومصر في إحلال السلام في الإقليم بحكم أنها أعضاء في التجمع (س.ص)، كما طلب التجمع من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي بحكم أنه منسق ومتحدث باسم التجمع التدخل لحل الأزمة في دارفور[2].

2/ سعيد على أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) المرجع السابق ص.

1/ سعيد على أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)، المرجع السابق.

أما النزاع في كوت ديفوار رفض تجمع دول الساحل والصحراء في قمته المنعقدة في مالي عام 2004 أي تدخل أجنبي في كوت ديفوار، حيث طلب المتحدث باسم التجمع الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي من الشعب في كوت ديفوار مساعدة رئيسهم المنتخب لحل الأزمة في البلاد والوقوف ضد أي تدخل أجنبي، كما تدخل تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) من اجل أجاد تسوية للنزاع في إفريقيا الوسطي ، حيث طلب أمينه العام (مدني الأزهري) من الانقلابين الذين استولوا على السلطة بطريقة غير شرعية بالعودة إلى الشرعية الدستورية واحترام المكتسبات الديمقراطية[1].

الخاتمة

وقد تم التركيز في هذا الدراسة على أربع منظمات إقليمه فرعية كان لها دور بارز ومساهمة فعالة في حل النزاعات في إقليمها، كما تم مراعات التقسيم الجغرافي للقارة الإفريقية عند دراسة هذه المنظمات، وفي ختام هذه الدراسة نشير إلى بعض النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث والتي إن توفرت في المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية كان لها دور فاعل ومؤثر في تحقيق التنمية والأمن والاستقرار إن على المستوى الجغرافي لهذه المنظمات، أو على المستوى القارة الأفريقية ككل ، وتتمثل هذه النتائج والتوصيات فيما يلي:

- يعتبر التكامل والتنسيق بين المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية وبين الاتحاد الافريقي –المنظمة القارية–، خاصة في المجال الأمني والاقتصادي من الدعائم الأساسية لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.
- عدم توفر الموارد المالية الكافية للمنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية من اجل التدخل للحل النزعات الدائرة في إقليمها
- المعالجة الأساسية والحقيقية والاستباقية لأسباب النزاعات في القارة قبل اندلاعها
- العمل على إيجاد مصادر تمويل ذاتية إفريقية تمكن هذه المنظمات من أداء مهامها خاصة في مجال الأمن والسلم في القارة، والتحرر من ضغوط وتدخل الدول المانحة والممولة في الشأن الداخلي الافريقي.
- تعتبر النزاعات في إفريقيا عائقا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية.
- اعتماد أسلوب الحوار والدبلوماسية في معالجة الخلافات الداخلية الأفريقي، وتشجيع سياسة التعايش والمصالحة بين مختلف مكونات المجتمعات الأفريقية.

[1] – تحرير محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2005/2004، المرجع السابق، ص 106.

– تشجيع ومساعدة المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية للقيام بحل وتسوية النزاعات الدائرة في نطاقها الجرافي، – من طرف الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي المكلفين قانونا بحفظ السلم والأمن في هذه المناطق، خاصة بعدما أثبتت التجارب والتدخلات التي قامت بها هذه المنظمات فعاليتها ، بحكم قربها ومعرفتها بطبيعة النزاع واطراف النزاع والبيئة التي يدور فيها النزاع. –

الاهتمام بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول الأفريقية لإحداث تنمية شاملة ومستدامة للقضاء على الفقر والبطالة والتخلف والتي تعد من بين اهم أسباب اندلاع النزاعات في القارة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، دون طبعة، دار النهضة العربية، مصر،
.2007

سعيد على أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص).

ثانيا: الرسائل والمذكرات

إدريس محمد على قناوي، أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات في القارة منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية قسم السياسة والاقتصاد سنة 2014.

ثالثا: المقالات

محمود نتاري / قوي بوحنية، الإكواس ما بين الهواجس الأمنية ورهان التنمية الاقتصادية' مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، تاريخ النشر جانفي2018، تاريخ الدخول 2019/12/18، الرابط https://platform.almanhal.com

محمد عاشور مهدي، التكتلات الاقتصادية في إفريقيا الطموحات والواقع، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، تاريخ النشر 2014/4/30، تاريخ الدخول 2019/12/28، الرابط https://www.qiraatafrican.com/media/magazine/4807

هاني رسلان، أزمة السودان واتفاق ماشا كوس: أطر جديدة للتفاعل، مجلة السياسة الدولية مج37، ع 150، 2002 مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

سعيد على أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)، آفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والأربعين، سنة 2016.

منى حسين عبيد، منظمة الإيقاد دورها في مواجهة النزاعات الإفريقية (مشكلتا جنوب السودان والصومال انموذجا) مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والثلاثون، تاريخ الدخول 2019/02/23،الرابط https://www.iasj.net/iasj/download/3054872532929d14

رابعا: أشغال الملتقيات

لوك أوبلا، جمهورية الكونغو الديمقراطية: البحث عن سلام بعيد المنال، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2015/08/17، تاريخ الدخول2020/02/17 الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201581711255614232.html

الاتحاد الإفريقي، الدورة العاشرة، أديس أبابا، 25-26 جانفي 2007، مقرر بشأن العلاقات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، رقم EX.CL/DEC .330 (X) ، الرابط www.africa-union.org

الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن، رقم S/2010/447، على الرابط https://undocs.org/ar/S/2010/447